

الله (ع ج) ^(١) وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ .

(١٠١٤) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : الخُلْعُ أَنْ يَتَدَاعَى الزَّوْجَانِ إِلَى الْفُرْقَةِ عَلَى غَيْرِ ضَرَرٍ مِنَ الزَّوْجِ بِأَمْرَاتِهِ ، عَلَى أَنْ تُعْطِيَهُ شَيْئًا مِنْ بَعْضِ مَا أَعْطَاهَا ، أَوْ تَضَعَ عَنْهُ شَيْئًا مِمَّا لَهَا عَلَيْهِ ، فَتُبْرئَهُ مِنْهُ بِهِ ^(٢) أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ^(٣) ، وَذَلِكَ ^(٤) إِذَا لَمْ تَتَعَدَّ فِي الْقَوْلِ . وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا إِلَّا دُونَ مَا أَعْطَاهَا ، وَإِنْ تَعَدَّتْ فِي الْقَوْلِ وَافْتَدَتْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ مِنْهَا لَهَا بِمَا أَعْطَاهَا وَفَوْقَ مَا أَعْطَاهَا ، فَذَلِكَ جَائِزٌ .

(١٠١٥) وعن علي (ع) أنه قال : لَا يَكُونُ الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ إِلَّا فِي طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ، كَمَا يَكُونُ الطَّلَاقُ وَالتَّخْيِيرُ ، وَبِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ .
(١٠١٦) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : إِذَا جَاءَ النُّشُوزُ مِنَ قِبَلِ الْمَرْأَةِ وَلَمْ يَجِئْ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ ، فَقَدْ حُلَّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ . وَإِنْ جَاءَ النُّشُوزُ مِنْ قِبَلِهِمَا جَمِيعًا ، فَأَبْغَضَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا إِلَّا دُونَ مَا أَعْطَاهَا .

(١٠١٧) وعن علي (ع) أنه قال ، فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٥) : فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا . قَالَ : لَيْسَ لِهَآ أَن يَحْكُمَا حَتَّى يَسْتَأْمِرَا الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ ، وَيَشْتَرِطَا عَلَيْهِمَا إِنْ شَاءَا جَمَعًا وَإِنْ شَاءَا فَرَّقَا .

(١) ٢٢٩/٢

(٢) ع ، ز ، د ، ي ، ط - فتيين ، س فتبرئه . حش س ، به يعنى بالخلع .

(٣) حش س - أى إعطاء كل ما أخذت منه .

(٤) حش س - أى الخلع على بعض ما أعطاه .

(٥) ٣٥/٤